فتعم على شروط وجوب وشروط صحة فالاول تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتيمم خطاب المكلف بضيق الوقت والثاني اربعة مباشرة المحل المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس بحالة التطهير مما ينقضه فيحتاج عند المحدث دون غيره بذلك والاضافة فيه بمعنى اللام كما لا يخفى وجعلها بمعنى من بعيد لان ضابطها صحة تقدير هما مع صحة الاخبار عن الاول بالثاني كخاتم فضة وهو مفقود هنا اذ لا يصح ان يقال الكتاب طهارة والاوجه ان يكون بمعنى في كما قدمناه وان كانت قليلة وضابطها ان يكون الثاني ظرفا للاول نحو مكر الليل وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الطهارات لان المراد المصدر الابتي والجمع لانها اسم جنس يشمل صحيح انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع والما جمع كصاحب الهداية قصد التنويع لا لاستعمال بتعدد الانواع وهو مطلوب في بيان الكلام تنبيها للطالب على وجوب صرف الاهتمام فان قلت لام المعرف تبطل الجمعية كما في لا تزوج النساء فجيء بلفظ الجمع واللام للعهد قلت هذا عند استتباع جملها على انها مستغرقات وعدم العهد كما في المثال المذكور وانتفاء الامرين ههنا مع ان سلم فاستواء الجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان سلم تعين الجمعية فليكف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غاية ان يصدق على الواحد والكثير بخلاف المفرد كذا في بعض الحواشي سببها اي الطهارة ما لا يحل الا بها كالصلاة ومس المصحف وقيل الحدث والخبث قال الامام السرخسي في الاصل كما قاله في الخلاصة وبنى في الفصول الى هذا الطرف قالوا الحدث وجود وعدما وعزاه في السراج الوهاج اليهم فان قلت ان الدوران غير موجود لانه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء قبل دخول الوقت قد يدفع بانه بحث الوضوء وجوبا موسعا الى القيام الى الصلاة كما نقله بعض المحشين وانه لا يلائم بالتاخير عن الحدث بلا جماع فليتامل وهذا في الغسل فحينئذ لم يتخلف الدوران فان قلنا انها ينقضيان فكيف يوجبانها قلت دفعه في فتح القدير وغيره وبانهما ينتقضان ما بقاء ويوجبان ما سيكون ظاهرا فاء اركان الوضوء الاركان جمع ركن والمراد فروض الوضوء لان الركن اخص من الفرض وانما عدل عن تولهم فروض الوضوء الى ما سمعته تنبيها على ان مرادهم من الفروض الاركان وقد عبر بالاركان شيخ شيخنا برهان الدين الكركي في القبض والركن في اللغة الجانب القوي من الشيء واصطلاحا ما كان داخلا في ماهية الشيء من جملة مقوماته كالقيام والركوع للصلاة والاضافة بيانية اذ الركن قد يكون من غيره والوضوء ماخوذ من الوضاءة وهي النظافة والحسن وهو بالضم المصدر وبالفتح الماء الذي يتوضاء به وفي الاصطلاح غسل الاعضاء الثلاثة ومسح ربع الراس والغسل بفتح الغين ازالة الوسخ عن الشيء وخرج باجراء الماء عليه لغة وبالضم اسم من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره اربعة غسل الوجه مرة لان امر فاغسلوا يدل على التكرار وهو اي الوجه من مبدا سطح جبهته الى اسفل ذقنه طولا اصدقا اوليس فوق بعضهم من قصاص شعر راسه ودونه الى منابت شعر العذارين عرضا وهو اولى من قول الكفاية والمحيط لانه ليس من الوجه في شيء والاصلع عليه وما بين شحمتي الاذنين عرضا لان الله تعالى سماه وجها واحدا كما لا يخفى والحد يعد ويتسامح بزيادة الوجه بحسب الطول والعرض ولا يدخل في حد الوجه الترمسان وهما الخرمن الشعر من جانبي الجبهة الى الرأس كما في المجتبى والترمسان بالفتح فيجب غسل ما بين العذار والاذن لدخوله في حد الوجه كما هو مذهب الحنفية وحينئذ محمد رحمه الله فيما يعرض

غسله

Copyright © King Saud University

غسل وهو الصحيح وعليه اكثر مشايخنا كما ذكره الطحاوي وعليه الفتوى كما في بعض الشروح لا يجب غسل باطن العينين لما فيه من الحرج فان قلت غاية الوضوء مدينه بالالتقاء والصلاة فرضت كما قبلوم كون الصلاة بلا وضوء الى حين نزولها قلت لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه توضا ومسح على خفيه فقيل تفعل هذا فقال فما منعني ان امسح وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا احدث مسح من الاعمال كلها حتى انه ليرد جواب السؤال حتى يتظهر للصلاة الى ان نزلت هذه الاية فيجوز ان يثبت الوضوء بالوحي الغير المتلو والاخذ من الشرايع السابقة فايد عليه الله عليه وسلم حين توضا لانا نقل هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلت اذا ثبت الوضوء بهذه الطريقة فما فايدة نزول الاية قلت لعلها تقرير امر الوضوء وتثبيته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل كانا بعد الصلاة احتمال ان لا يهتم بشانه ويتساهلوا في مراعاة شرايطه واركانه لطول العهد عن نزول الوحي وانقراض القائلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان وايضا اذا وقع الوحي المتلو بتاخي احتلاف العلماء الذي هو رحمة وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب مما تفردت به هكذا في الدرر شرح الغرر للاخسرو قلت قد وهم بهذا الكثير من اهل التحقيق وتمامه في الحلبي السيوطي في انقاذ من بحث ما تاخر حكمه عن نزوله ونزوله عن حكمه وذكر ان الثاني اية الوضوء ففي صحيح البخاري عن عايشة قالت سقطت قلادة لي بالبيداء وكنا داخلون المدينة فناخ رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل فثنى راسه في حجري راقدا واقبل ابو بكر فلكزني لكزة شديدة وقال حبست الناس في قلادة ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت الصبح والتمسوا الماء فلم يوجد فنزلت اية التيمم فتيمموا فصلوا فقام الى الصلاة الى قوله تعالى لعلكم تشكرون فالاية مدنية اجماعا وفرض الوضوء كان بمكة مع فرض الصلوة قال ابن عبد البر معلوم عند اهل المغازي انه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ فرضت عليه الصلاة الا بوضوء وليس في ذلك اجماع اذ معناه قال والظاهر في نزول اية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متلوا بالتنزيل وقال غيره يحتمل ان يكون اول الاية نزل متقدما مع فرض الوضوء نزل بقيتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة قلت يرده الاجماع على ان الاية مدنية ومثله ايضا اية الجمعة فانها مدنية والجمعة فرضت بمكة وقيل ابن الفرس ان اقامة الجمعة بمكة قطع برده ما اخرجه ابن ماجة عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال كنت قايد ابي حين ذهب بصره فكنت اخرجني الى الجمعة بسبع الاذان فيستغفر لابي امامة سعد بن ابي زرارة فقلت يا ابتاه ارايت صلاتك على سعد بن زرارة كلما سمعت النداء بالجمعة لم هذا قال اي بني كانا اول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة ومن امثلته قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية فانها نزلت سنة تسع وقد فرضت الزكاة قبلها في اوايل الهجرة قال ابن الحصار ولعل فقد يكون مصرفها قبل ان كل معلوما ولم يكن فيه قران متلو كما كان الوضوء معلوما قبل نزول الاية ثم نزلت ثلاثة القراء تاكيد التهر وفصل الديش والرجلين مرة معطوف على الوجه مع المرفقين يرجع الى اليدين والكعبين يرجع الى الرجلين هذا مذهب الامام رحمه الله وصاحبيه وقال زفر لا يدخل المرفقان والكعبان في الغسل لان الغاية لا تدخل في المغيا وتحقيقه ان كانت الغاية بحيث لو دخلت لكانت الى ليس بشيء ولو لم تدخل لكانت الى بمعنى مع كانت داخلة كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم انه كان حوبا كبيرا ولم تدخل كانت خارجة كما في قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل اي لم تدخل الليالي في الصوم وان كان يتناولها الصدر كما في المنازع فيه يدخل تحت المغيا بنا ءعلى ان

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)